الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

الثلاثاء 05 محرم 1426 هـ 15 فبراير 2005 العدد 9576

بريـد طبـاعة

الأمير عبد الله يعلن تقديره لجهود المشاركين في مؤتمر مكافحة الإرهاب

ولي العهد يرحب بالوزراء الجدد ومجلس الوزراء يفعّل اجراءات لتوطين الوظائف

الرياض: «الشرق الأوسط»
أعرب الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي، الذي ترأس اجتماع مجلس الوزراء السعودي أمس، عن تقدير المملكة للجهود التي بذلها المشاركون في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب، الذي اختتم أعماله في الرياض بمشاركة أكثر من 50 دولة، إلى جانب عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والعربية، وما تضمنه البيان الختامي للمؤتمر (إعلان الرياض)، من تقدير للمملكة لدعوتها واستضافتها لهذا المؤتمر، كما نوه بروح التفاهم والتعاون وتقارب الرؤى والمواقف التي سادت أعمال المؤتمر حول خطورة ظاهرة الإرهاب وحتمية التصدي لها عبر جهد دولي موحد ومنظم ودائم، يحترم مبادئ الشرعية الدولية. وأكد المجلس أن دعم وتبني المؤتمر لاقتراح الأمير عبد الله الوارد في خطابه في جلسة افتتاح المؤتمر، بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، وتشكيل فريق عمل لبلورة هذا المقترح، يأتي دفعا لَلجهد الدولي الفعال والعمل الجماعي المؤثر والتوجه الاستراتيجي الشامل في التعامل مع هذه الظاهرة.

وبين إياد مدني وزير الثقافة والإعلام لوكالة الأنباء السعودية بعد إنتهاء الجلسة أن المجلس شدد على أهمية تضافر جهود جميع الدول والمنظمات لوضع توصيات المؤتمر موضع التنفيذ، حتى يتمكن المجتمع الدولي من محاصرة الإرهاب وتحجيم مسبباته وتجفيف منابعه ومن التصدي لهذه الظاهرة التي لا يجمعها دين واحد ولا تحدها بلد أو منطقة واحدة، والتي تهدد الناس في حياتهم وفي أوطانهم وفي علاقاتهم وفي مستقبلهم.

وأشار الوزير مدني إلى أن ولي العهد أطلع المجلس على فحوى المباحثات والرسائل والاتصالات والمشاورات التي تمت خلال الأسبوع مع عدد من قادة الدول العربية والدول الصديقة، حول تطور الأحداث في المنطقة والعالم، كما اطلع المجلس على فحوى المباحثات التي جرت مع الدكتور نبيل شعث وزير الشؤون الخارجية الفلسطيني، والتي تناولت العلاقات الثنائية وتطورات الوضع على الساحة الفلسطينية.

وقرر المجلس تفويض وزير الشؤون البلدية والقروية أو من ينيبه بشأن طلبه الموافقة على التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومتين السعودية والسورية في مجال تبادل معلومات التسجيل العقاري والتخطيط الإقليمي الشامل ونظم المعلومات الجغرافية (جي آي إس)، وذلك بالتباحث مع الحكومة السورية لإعداد مشروع مذكرة التفاهم المنوه عنها آنفاً، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليها ورفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

كما قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الداخلية أو من ينيبه بناء على طلبه بالتباحث مع الجانب الباكستاني حول مشروع اتفاق تعاون أمني بين المملكة وباكستان والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية.

وقرر المجلس أيضا تفويض وزير الخارجية بشأن مشروع اتفاق بين حكومة المملكة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نسخته الصادرة في 22 يونيو (حزيران) 2000، وبروتوكول الكميات الصغيرة المرافق له، والتوقيع على المشروع المنوه عنه آنفاً وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ورأى المجلس بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية حول توصيات الاجتماع الـ 22 للفريق المكلف مناقشة موضوع البطالة بين المواطنين السعوديين، وارتفاع معدلات استقدام العمالة بأنه «على جميع الجهات المعنية والجامعات السعودية والأجهزة الإعلامية مساندة وزارة العمل، في الإجراءات التي تتخذها لتخفيض معدلات إصدار التأشيرات وتدريب السعوديين وتنشيط دور القطاع الخاص، ودعا المجلس وزارة الداخلية ووزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية (كل فيما يخصه) «تفعيل جميع القرارات والأوامر والتعليمات والتعاميم ذات الصلة بالمراقبة والمتابعة الميدانية، ودعمها بما يحقق ذلك». وطلب من وزارة الثقافة والإعلام «برمجة وتنفيذ الخطط والآليات والإجراءات التي تعدها وزارة العمل للحملة الإعلامية التي تسبق الإجراءات التنفيذية والتي تزمع الوزارة اتخاذها لتفعيل القرارات والأوامر والتعليمات والتعاميم ذات الصلة»، وأكد المجلس على جميع القطاعات والأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة بالتنسيق المباشر والكامل مع وزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية فيما يتعلق بإجراءات الإحلال والسعودة وكل ما تراه الوزارتان في شأن استقدام العمالة الوافدة، واشترط «إدراج تحقيق نسبة السعودة وتوطين الوظائف من ضمن الشروط والمواصفات المطلوبة للتعاقد مع منشآت القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الحكومية وعدم التعاقد مع أي مؤسسة أو شركة لا تحقق النسبة المطلوبة للسعودة وفق بيانات وزارة العمل» فيما دعا وزارتي الداخلية والعمل وغيرها من الجهات ذات العلاقة تحديد أوقات العمل الرسمية في منشآت القطاع الخاص وفق ما يحدده نظام العمل، ووجه وزارة العمل برفع تقرير شامل ومفصل إلى مجلس الوزراء خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا القرار عن نتائج تطبيقه والصعوبات التي واجهتها في ذلك والمقترحات التي تراها لمعالجتها وما تراه تجاه الجوانب الإيجابية المتحققة من ذلك.

وخلال الجلسة رحب الأمير عبد الله بالوزراء الجدد في الحكومة السعودية، وهما الدكتور عبد الله بن صالح بن عبيد وزير التربية والتعليم، والدكتور عبد المحسن العكاس وزير الشؤون الاجتماعية، منوها بتسلم كل من الدكتور فؤاد الفارسي وزير الحج، وإياد مدني وزير الثقافة والإعلام مهامهما الجديدة، متمنياً للجميع التوفيق والنجاح فيما أسند إليهم من مهام، ووجه شكره إلى الدكتور علي بن إبراهيم النملة والدكتور محمد بن أحمد الرشيد على جهودهما التي بذلاها خلال توليهما المسؤولية، متمنياً لهما التوفيق.

من ناحية أخرى وافق مجلس الوزراء على تعيين كل من محمد بن صالح بن راشد الدهام على وظيفة وكيل الوزارة لشؤون الميزانية والتنظيم بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المالية، وإبراهيم بن عبد الكريم بن عبد الله الشدوخي على وظيفة مستشار لشؤون المياه بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المياه والكهرباء، وعبد الرحمن بن عبد الله بن علي الريس على وظيفة نائب مدير عام إدارة المجاهدين بالمرتبة الرابعة عشرة بالإدارة العامة للمجاهدين بوزارة الداخلية، وحمد بن محمد بن إبراهيم السريع على وظيفة مدير عام الإعلام التربوي بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة التربية والتعليم.

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة